بأنه سيبقى في الندوة البرلمانية، والقوى السياسية تخاف على وجودها وحجمها».

قوة الرأي العام

قنديل: هل هذه القوى السياسية التي خلقت الأزمة بإمكانها أن تخرج بحلول، أم أن الوضع ذاهب الى مهوار؟ وربما هي بحاجة الى المحظور الذي حذر منه بري «إياكم أن تذهب البلاد الى ثورة أو حرب أهلية أو مؤتمر تأسيسي»، هل نحن أمام هذه الخيارات الثلاثة أم هناك كوة تفتح في الجدار؟

بارود: في حالة الإنتظار وصيغة المجلسين المستجدة، هل نضع قانون الإنتخاب على الرف بانتظار حل أزمة مجلس الشيوخ، خصوصاً أن قانون الإنتخاب تأسيسي؟ وماذا لو لم ننجح بمجلس الشيوخ، هل نصرف النظر عن كل شيء؟

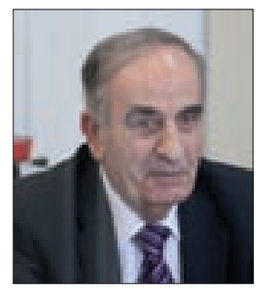

قانصو: اذا سننتظر، بلا قوة الراي العام لن يتخلو عن مصالحهم، لن يتخلوا عنها الا بالنزول الى الشارع، والمح اليها الفرولي.

قنديل: هل تشبه هذه الأزمة مرحلة ما قبل الطائف، حيث جاء الطائف وفتح كوة السلم الأهلي ودورة المؤسسات الرسمية والدستورية؟ هل نصل اليوم الى انسداد مشابه؟ وفر لنا الطائف، من حسن الحظ، فرصة ومدخلا للخروج من هذا الإنسداد، من بوابة صيغة المجلسين. والنقطة الثانية من السؤال هل هناك أمل للقانون الأرثوذكسي، من بوابة هذا الطرح، وفرصة لتصحيح التمثيل؟

الشراكة الوطنية

الفرزلي: الغاية والهدف من تشكيل مجلس الشيوخ هو طمأنة المكونات الطائفية الموجودة من القضايا التي تشكل حالات خلافية، وبالتالي، تنعكس على طمأنة الطوائف من الخلافات الحقيقية حول مسألة صيغة الشراكة الوطنية وتهديد هذه الصيغة التي تجسدت بثلاثة صور واضحة صارخة جلية بعد اتفاق الطائف، الذي بالرغم من عوراته، لكننا معه؛ عندما تم التعامل مع المكون المسيحي في لبنان على أنه تفليسة يجب توزيع حصصها النيابية والوزراية والإدارية على مختلف الطوائف الأخرى، ولا أحد يتجرأ من كل السلطة أن يقول إن هذا الكلام غير دقيق، وعن كيفية التصرف على قاعدة الإيحاء بأن الوصاية السورية آنذاك كانت تريد ذلك، بل أن المستفيدين يريدون ذلك، والدليل ما الذي منع بعد خروج سورية من لبنان أن يقر قانون نيابي جديد يلحظ فكرة تطبيق الدستور اللبناني، ويعيد إنتاج مكونات جديدة على قاعدة شراكة حقيقة؟ المعركة اليوم هي إعادة إنتاج شراكة حقيقية، وخيراً فعلوا عندما تحدثوا عن اقتراح الغاء الطائفية السياسية. يجب أن تمر البلاد بمرحلة إنتقالية ويتم التركيز على مجلس الشيوخ لطمأنة المكونات، ونبدأ بالتجربة الوطنية وإنجاحها لتاكل تدريجيا من فكرة الطائفية، وهذا هو الممر الإلزامي أي أن ننتقل من حالة الى حالة في البلد.

قنديل: هل فعلاً فقط المشكلة هي الطائفية بالحديث عن دائرة واحدة وتمثيل نسبي، أم ان هناك بيوتات سياسية مهددة بالإنقراض، عندما نتحدث عن دائرة واحدة وتمثيل نسبي الى أي مدى يمكن أن يكون مجلس الشيوخ إطارا يطمئن الفريقين: الطوائف وهواجسها والبيوتات السياسية، قانون نسبي شامل أم نذهب الى دائرة فردية؟

تلازم المجلسين

بارود: تحدث دولة الرئيس عن أزمة نظام تشمل كل ما تحدثت به دولتك ومستمرة منذ عقود، ولا شيئ يظهر أننا سنخرج منها لاننا نطرح دائماً من يستفيد من هذا القانون او ذاك. من غير المقبول أن تحرك البيوتات التشريع بناءً على مصالحها، الطاولة المستديرة التي دعينا اليها مشكورين بموازاة طاولة الحوار وحصول طاولات حوار أخرى تقدم مساهمات متواضعة في نقاشات الضرورة، ومشكورة «البناء» و(أن بي أن)، نحن في أزمة نظام وخيارات والدستور ليست جامدة وليست غاية بل وسيلة، والغاية هي استقرار البلد وازدهاره. النسبية وسيلة لادارة المشاركة والتنوع السياسي قبل أن يكون التنوع طائفيا، وهناك أقليات لا تتمثل الا بالنسبية، لا نتمسك بالنسبية كباب إصلاحي قط، بل لأنه يشبه البلد ومتنوع، وإدارة التنوع عبر النظام الانتخابي. موضوع السلة ومن ضمنها مجلس الشيوخ لا تعني التلازم في التطبيق، بل مجموعة موضوعات وجزء من كل، لا يعني ان نطبقها كلها وممكن جدولة التطبيق، وهذه الجدولة جزء من الحل، والإتفاق يقضي مرور شيئ قبل الآخر، ولو طبق الطائف وشكل مجلس الشيوخ منذ 1990 لما طرح اللقاء الأرذوذكسي، نحن في مرحلة إنتقالية ومن أدق المراحل، إذا أردنا تطبيق المادة 22، هل نضع قانونا من خارج القيد الطائفي ثم نذهب الى مجلس الشيوخ؟ الرئيس بري يعرف البلد جيداً وكان بمرحلة من المراحل لا يمانع البحث في موضوع التلازم بين المجلسين إذاكان ذلك يريح البلد.

قنديل لقانصو: هل تم طرح التلازم على طاولة الحوار؟

قانصو: أشار الرئيس بري الى مجلس نيابي ثم مجلس شيوخ، لكنه قال أنه «ومع ذلك أتحمس للتلازم لأطمئن الطوائف، ساحمل النص أكثر ما يحتمل لنطبق التلازم ومعظم أطراف الحوار سلموا بذلك».

بارود: مجلس الشيوخ يعني ان الطوائف تنتخب ممثليها، والأمور المصيرية في البلد أي المواضيع الأساسية في المادة 65 تصبح أغلبها من صلاحياته، مجلس الشيوخ ليس محكمة دستورية بل حالة تمثيلية.

قانصو: على طاولة الحوار كنا سباقين وطرح حردان تصورا لصلاحيات مجلس الشيوخ، وفي الجلسة الثانية فتح السنيورة الدستور وبدأ بالمقدمة، مثلا لبنان لجميع اللبنانيين، مثلا لا شرعية لسلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، واعتبرها السنيورة ثوابت الوفاق الوطني وأي قرار يخرج أو قانون يناقض هذه الثوابت يعطى لمجلس الشيوخ استخدام الفيتو لتعطيلها. وعاد الى الأحوال الشخصية وكان شبه توافق على أن مجلس الشيوخ سلطة فيتو وليس سلطة تشريع. ثم ضم بري الموازنة اليه.

قانصو متابعا: الحزب السوري القومي الاجتماعي لم يكتف في الموقف، بل تقدم باقتراح قانون عام 1997 للمجلس النيابي لإقرار قانون انتخابات نيابية على أساس لبنان دائرة إنتخابية واحدة، وعلى قاعدة النسبية وخارج القيد الطائفي، وهذ النظام الإنتخابي يؤمن صحة وعدالة التمثيل وصهر اللبنانيين، فيتراجع الخطاب الطائفي ونجنب المواطنين الصدام الدائم، لأن المذهبية والشعارات الطائفية عامل مؤجج للعصبيات، ولا حل للصراع الطائفي إلا بقانون النسبية، على ان يتزامن مع مجلس شيوخ يطمئن العائلات الروحية. فكرة النزول الى الشارع وتعبئة الشارع وأخذ الناس الى مواقف كبيرة وشجاعة طلبا للاصلاح السياسي حاولنا طرحها على مجموعة أحزاب وكانت نصيحتنا الدائمة أيانا أن نخطو دعسة ناقصة بالنزول للشارع، من دون التنسيق مع كل الشرائح والنخب والأحزاب، ندعو «تيار المستقبل» و«القوات» و«الكتائب» للنزول معنا، إذا لم تنزل مروحة واسعة من الأحزاب وقوة شعبية كبيرة لا قيمة للنزول الى الشارع.

النزول الى الشارع

هتاف: هل الأحزاب التي تطالب بقانون انتخابي على أساس دائرة انتخابية واحدة وفق النسبية وخارج القيد الطائفي على استعداد للنزول الى الشارع رفضاً للإبقاء لقانون الستين؟

قانصوه: نحن طبعاً

قنديل: الحزب السوري القومي الاجتماعي هو من رواد الدعوة للنسبية، ومشروعه والأحزاب العلمانية الأخرى والوطنية يفترض أن تكون فرصتها السياسية ومشروعها، لذلك يجب على الأحزاب فرض قوة ضغط في الشارع لتحريك الرأي العام، في هذه اللحظة ألا يستدعي إعلان حالة طوارئ في الأحزاب والنخب والمثقفين وهيئات المجتمع المدني من خارج استقطاب 8 و14 آذار للدفاع عن فكرة المجلسين، وأن يكون للحزب السوري القومي الاجتماعي دور ريادي في إطلاق هذا الملتقى؟ هل يمكن أن تلتقي القوى التي تقول إنها مؤمنة بصيغة المجلسين على قرار يعلن للناس أننا لن نرضى تمديداً جديداً لمجلس النواب تحت أي ظرف ولا إنتخابات نيابية على قانون الستين تحت أي ظرف، والمعبر الإلزامي إما أن تمروا به وهو صيغة المجلسين لنذهب الى لبنان جديد، أو تتحملوا انهيار الهيكل على رؤوسكم.

قانصوه: الحزب السوري القومي الاجتماعي لم يكتف بالموقف بل تقدم باقتراح قانون عام 1997 للمجلس النيابي لإقرار قانون انتخابات نيابية على أساس لبنان دائرة إنتخابية واحدة، وعلى قاعدة النسبية وخارج القيد الطائفي. وهذ النظام الإنتخابي يؤمن صحة وعدالة التمثيل وصهر اللبنانيين، مع تراجع الخطاب الطائفي، ونجنب المواطنين الصدام الدائم لأن المذهبية والشعارات الطائفية عامل مؤجج للعصبيات. فلا حل للصراع الطائفي إلا بقانون النسبية ويتزامن مع مجلس شيوخ يطمئن العائلات الروحية. فكرة النزول الى الشارع وتعبئة الشارع وأخذ الناس الى مواقف كبيرة وشجاعة طلباً للاصلاح السياسي، حاولنا طرحها على مجموعة أحزاب وكانت نصيحتنا الدائمة أيانا أن نخطو دعسة ناقصة بالنزول للشارع، من دون التنسيق مع كل الشرائح والنخب والأحزاب، من كل الأحزاب. ندعو «تيار المستقبل» و«القوات» و«الكتائب» للنزول معنا، إذا لم تنزل مروحة واسعة من الأحزاب وقوة شعبية كبيرة لا قيمة للنزول الى الشارع. خطوة أولى المروحة الواسعة والثانية بالقوى السياسية المؤمنة بالفكرة الإصلاحية وتحتاج الى حوار وبرنامج تحرك.

قنديل: «لا إمكانية لتجاوز خطر الانهيار بالتمديد أو بانتخابات على قانون الستين، إذا لم تنزل الناس للشارع لمنعه من خلال التمسك بصيغة المجلسين. ولا يمكن النزول الى الشارع والنجاح إذا لم يكن النزول جامعا والقوى التي تملك قدرة المنع وقدرة الجمع هي مع الستين ومع التمديد، وبالتالي تعطل حركة الشارع.

الفرزلي مقاطعا قنديل: «هناك قوى ومروحة واسعة من القوى عندما تقدم على محاولة تسويق الفكرة مع الجميع حينها ينعزل الفريق الممانع.

قنديل: إذا كانت هناك فرصة لإنتاج هذا التشبيك السياسي القادر على إنتاج شارع غير طائفي، ألا يكون هذا كافياً على مستوى المؤسسات لإنجاز تفاهم بلا الشارع؟

قانصوه: خطوة أولى المروحة الواسعة والثانية بالقوى السياسية المؤمنة بالفكرة الإصلاحية وتحتاج حوارا وبرنامج تحرك.

قنديل: هل يمكن أن تلتقي القوى التي تقول إنها مؤمنة بصيغة المجلسين على قرار يعلن للناس أننا لن نرضى تمديداً جديداً لمجلس النواب تحت أي ظرف، ولا إنتخابات نيابية على قانون الستين تحت أي ظرف، وهذا المعبر الزامي، إما أن تمروا به وهو صيغة المجلسين لنذهب الى لبنان جديد، أو تتحملوا انهيار الهيكل على رؤوسكم؟

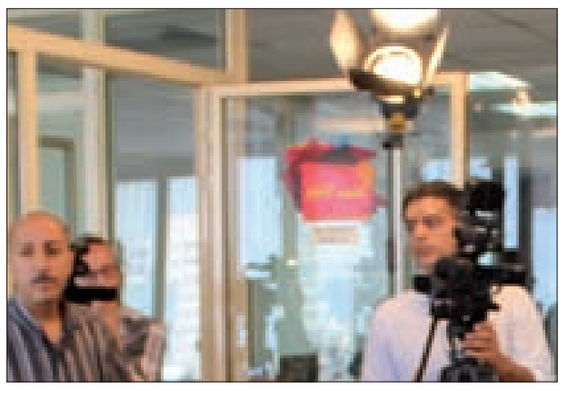

تُبثّ وقائع الندوة على قناة NBN
الساعة الثامنة والنصف مساء اليوم
تحرير: حسين حمّود ـ عدنان الساحلي ـ محمد حميّة

الرئاسة والمرشحون والثورة البيضاء... وتجيير شيراك

الجزء الثاني من الندوة شهد حواراً بين الزملاء في «البناء» والمنتدين كالآتي:

البناء: الزميل رمزي عبد الخالق: هل يحتاج تعديل اتفاق الطائف ثورة وحرباً أهلية، مثلما ألغيت المارونية السياسية بحرب أهلية؟

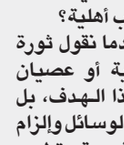

– الفرزلي: عندما نقول ثورة أو حرب أهلية أو عصيان مدني ليس هذا الهدف، بل إستعمال هذه الوسائل وإلزام من يتعنت ويتمنع عن تطبيق النسبية وتطوير النظام السياسي، ليفهم أن حالة الظلم القائمة وسرقة حقوق الآخرين ستولد انفجارا.

البناء: الزميلة هتاف دهام: تحدثت عن عصيان مدني في حال التمنع عن تطبيق النسبية، وبصفتك مقربا من «التيار الوطني الحر» هناك حديث عن أن التيار لا يمانع إجراء إنتخابات نيابية على أساس قانون الستين، بعد تفاهم «معراب»، وأن هناك عددا من النواب بكنف «تيار المستقبل» والحزب الإشتراكي يتوزعون على التيار والقوات؟

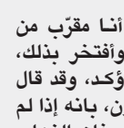

الفرزلي: نعم أنا مقرّب من العماد عون وأفتخر بذلك، وأستطيع أن أؤكد، وقد قال ذلك العماد عون، بانه إذا لم يتم إنتاج قانون انتخاب جديد، فإن الذهاب الى قانون الستين أمر سيؤدي الى ما لا تحمد عقباه على مستوى العلاقات بين اللبنانيين، وعلى الإستقرار السياسي في البلد، واستعمل عون تعبير ثورة، وأؤكد أن هذا هو موقفه الاستراتيجي، أما أنني استطرد لأقول من زاوية مبدئية وأتوجه بها الى كل الزعامات وتحديداً المارونية: الوزير سليمان فرنجية، الدكتور سمير جعجع، الرئيس أمين الجميل والعماد عون، إذا ذهبوا الى إنتخابات على اساس قانون الستين، وأداروا الظهر لإرادة شعبية كاسحة ماسحة ولصالح جماعة من المفترض أن يقوموا بتمثيلها، سيستحقون لعنة التاريخ.

وتدخل وقال قانصو: أشهد للتاريخ أن ما سمعته على طاولة الحوار بحضور عون أو باسيل، ان التيار مع نظام إنتخابي إما لبنان دائرة واحدة مع النسبية، أو اعتماد مشروع قانون حكومة الرئيس نجيب ميقاتي القائم على 13 دائرة. ولم يطرح أي شخص يمثل التيار على طاولة الحوار السير بقانون الستين، بل الكل كان يؤكد أننا لا نسير بقانون الستين، إذا موضوع النسبية عند التيار بات محسوماً وهذا امر جيد.

البناء: الزميلة روزانا رمال: يبدو أن دولة الرئيس الفرزلي إيجابي جداً تجاه مجلس الشيوخ ومتحمس. إننا في فترة إنتقالية ما يعني أننا في فترة غير طبيعية في البلاد، وستنتهي في وقت من الأوقات. في العراق لم يعش العراق في اقصى أزماته شغورا لا في رئاسة الجمهورية ولا مجلس الوزراء ولا مجلس النواب، واستطاعوا تشكيل المؤسسات الدستورية. في سورية في أقصى الظروف استطاع الشعب إعادة إنتخاب الرئيس السوري وإجراء إنتخابات مجلس الشعب، وحتى لبنان خلال الحرب الأهلية لم يعش فراغاً رئاسياً، إلى أي مدى نحن في واقعية وجدية لبحث مجلس الشيوخ وأنه ليس تمريراً للوقت؟

لا نقبل أن يجيّرنا شيراك

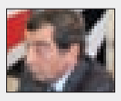

الفرزلي: «المسيحيون في البلد ليسوا مستعدين للتعايش مع واقع جديد يتمثل بأن يجيرهم الرئيس جاك شيراك لمصلحة رئيس وزراء إسمه رفيق الحريري، وبالتالي نستمر حالة مستتبعة ومهمشة في واقع الكيان السياسي القائم في لبنان، العماد ميشال عون لن يخرج إلا شهيداً وهذا ليس كلاماً، لن يتم انتخاب رئيس على قاعدة الاكثرية النيابية التي مددت لنفسها لتفرض رئيساً وفقاً لمعطياتها وقوانينها، هناك إعادة تقويم للإعوجاج الذي طرأ على لعبة الشراكة الوطنية، مسألة التعاطي مع المسيحيين على أنهم تفليسة انتهت، كل الإحتمالات بلحظة إعادة تأسيس واقع المنطقة مفتوحة، ليس هناك قعر تحت قعري لكي نخشى السقوط فيه، طائفة لها حقوقها ومكون له حقوقه، مجلس الشيوخ يعطي ضمانات للطوائف فأقدموا، وينتج واقعا يشعر فيه الجميع أنهم على قدر المساواة مع غيرهم وشراكة وطنية حقيقية. التهميش بعد الطائف تجلى بقوانين الإنتخابات التي كانت مقصودة لاستهداف معين، مسألة رئاسة الجمهورية بسيطة ومتواضعة وهناك شخصيات مارونية ومن الطاقات الكبرى والمميزة. يصلح أي فرد، رئيس الجمهورية السابق لم يحرك ساكناً أمام تمديد المجلس الدستوري لنفسه، وهو الذي أقسم اليمين للحفاظ على الدستور، ولم يحرك ساكناً ولا يملك القدرة على فعل شيء، لا السنيورة ولا غيره يستطيع تغيير الحقيقة، لسنا مستعجلين، إذا وجدت النوايا السليمة يمكن تشكيل مجلس الشيوخ من الناحية التقنية بـ24 ساعة، والموضوع ليس تقنياً بل سياسياً.

صيغة المجلسين

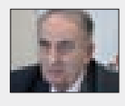

وتدخل قانصو قائلاً: «أتمنى على دولة الرئيس ان يدافع عن كل الشرائح التي همشها النظام الإنتخابي، والتي لا تنحصر بمنطقة من دون غيرها أو طائفة دون غيرها، فرد الفرزلي: أنا رأس حربة في هذا الموضوع، لكن أنا أرى أن العنوان الرئيسي في هذه المرحلة هو استهداف هذا المكون المسيحي بشكل مباشر، لكن يجب تطبيق النسبية على قدر واسع بكل الطرق المناسبة. فأجاب قانصوه: نحن أمام محظورين، مادام هذا الإنسداد في الوضع السياسي مستمر على ما هو عليه ولا أعتقد هناك باباً للخروج من الأزمة أفضل من الباب الذي فتحه الرئيس بري، الذي يبدو أن هناك جهود حثيثة لاقفاله، ما يضعنا أمام محظورين، يجب أولاً إستنفار كل القوى السياسية والنخب الثقافية والإعلامية والنقابية التربوية للوقوف مع الجهد الذي يبذله بري لصنع مستقبل آخر في البلد، والتلازم بين مجلسي الشيوخ والنواب، إذا توفقوا بسد هذا الأفق نكون امام محظورين: إما وضعنا أمام أمر واقع أي قانون الستين، والثاني التمديد للمجلس الحالي، سيكونان نتيجة طبيعية إذا لم يوفق بري والقوى الذي تقف معه لبلوغ الأهداف الإصلاحية التي نص عليها اتفاق الطائف، لذلك الموضوع يحتاج الى جهد إستثنائي في هذه الأشهر القليلة المقبلة للضغط على الطبقة السياسية، التي تخاف من الشارع والتي لا تعطي شيئاً إلا بالشارع. إذا لم تنزل قوى الضغط الى الشارع فنحن ذاهبون باتجاه المحظورين، فقاطع الفرزلي قائلاً: السفارات والدول الأجنبية كلها تؤيد فكرة إستصدار قانون إنتخابي جديد يؤمن صحة المثيل، وبالتالي يجب تكوين حالة داخلية ضاغطة لتحقيق هذا الهدف، صيغة المجلسين النواب والشيوخ من السهل تطبيقها وتسويقها لدى الرأي العام.

البعدان الداخلي والخارجي

البناء: وسال قنديل الوزير بارود: نتحدث عن البعد الداخلي ونتجاهل أنه خلال الأشهر الفاصلة عن نهاية التمديد الثاني للمجلس النيابي قد نشهد شيئا ما إقليمي ودولي، وهذا الإقليمي والدولي قد لا يأخذ بعين الإعتبار التطلعات التغييرية والإصلاحية، وربما تكون أولويته انتخاب رئيس للجمهورية، السؤال الأساسي أن كلام دولة الرئيس الفرزلي عن الممانعة بتمرير الإستحقاق الرئاسي بصيغة صفقة سياسية تتجاوز وتتخطى شعور الغبن، ودعوة لتصحيح التمثيل هو مرتبط بتحالفات وهذه التحالفات والقوة التي تمثل هذا التمرير التزام «حزب الله» مع عون ومعادلات المنطقة ذاهبة الى التسويات، إما الى مواجهات باتجاه كفة راجحة، وماذا لو كانت الكفة الراجحة باتجاه الطرف الآخر، وهذا احتمال ضعيف نظراً لما يحصل في سورية والتحالفات التي يمثلها محور المقاومة، لكن في ضوء هذه الفرضية هل يمكن الإستناد الى الواقع الداخلي لفرض معادلة لا إستحقاق رئاسي من دون ممر إصلاحي؟

بارود: إذا كنا نراهن على قرار لبناني – لبناني نكون نحترم انفسنا بالدرجة الأولى، ونساهم بتغيير نمط تأجيل الاستحقاقات حتى تستوي التسوية في الخارج ومن ضمنها لبنان. يجب أن نخرج من الأزمة بأسرع وقت ممكن، ووضعنا سيئ جداً ووضعنا على حبل الإنتظار للوضع السوري والعلاقات السعودية الإيرانية والإنتخابات الاميركية غير مفيد، لا أحد يسأل عن لبنان وهناك لعبة مصالح، وهناك مصلحة خارجية بأن يبقى لبنان مستقراً هذا بالحد الأدنى، أما إن كان يمر عبر رئيس أو حكومة، هذا تفصيل بالنسبة للخارج، الإستقرار بالنسبة لنا هو أن هذا النسيج اللبناني الداخلي يشعر بأنه جزء من المعادلة، وانتخاب الرئيس هو وسيلة وليس غاية، وبانتخاب رئيس نحرر قانون انتخاب وانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، وفي الوقت نفسه هذا الرئيس ماذا سيأتي ليفعل؟ وهناك ترشيحين الآن وأي حديث عن ترشيح آخر مضيعة للوقت، ولديهما أجوبة على المستقبل وما هي خارطة الطريق لأي رئيس جمهورية؟ هل سيأتي لإدارة أزمة أم يضع الامور على سكة الحل؟ كثير من المحطات كانت متروكة للبنانيين أن يقرروا فيها، وأصرينا أن لا نقرر ونبقى ملتحقين بالخارج، ونبرر فشلنا الداخلي بالخارج وهو لا يعلم، نحن مسؤولون عن الوضع الحالي والحل ليس بالصعوبة إذا وجد قرار لبناني لبناني للذهاب باتجاه الحل، في ظل العاصفة التي تمر فيها المنطقة والعالم، والتي تشبه حرباً عالمية ثالثة بوسائل أخرى، وبذلك نمرر الأزمة بأقل خسائر. مطلوب بهذه المرحلة ضغط باتجاه تحالفات سياسية ذكية، المعركة اليوم هي الحفاظ على قرار لبناني وأقل خسائر ممكنة في عاصفة المنطقة، لأن الأمور لم تعد تحتمل على كل المستويات، كل الخطاب السياسي اليوم هو رد فعل ويعود للخلف ويستنجد بالطائف لحل مشاكل اليوم، لا تفكير مستقبليا، الأزمة ليست أزمة نظام فقط بل أزمة ثقافية.

خطر المحظورَيْن

البناء: وسأل قنديل منصوري: طرح الوزير بارود محظورين: الانتخابات على قانون الستين وخطورة التمديد، هل أمام الرأي العام فقط الشارع؟ مقاطعة الإنتخابات من قوى سياسية تقول اليوم إنها ملتزمة أن لا تسير بانتخابات على أساس الستين، إذا خرجت قوى أساسية في البلد وقد عطلت انتخابات 2013 عطلت عمداً كي يجري التمديد إما لرئيس الجمهورية القائم، وإما لانتخاب رئيس جديد بمواصفات تحكمها الأغلبية النيابية، وآنذاك عندما أعلن الحريري أنه لن يشارك في الإنتخابات، قال الرئيس بري «بلا مكون أساسي لن نجري إنتخابات». تابع قنديل: السؤال: إذا «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» وحركة «أمل» والقوميين وآخرين، قرروا عدم الذهاب الى إنتخابات على قانون الستين، من يستطيع إجراء إنتخابات على أساسه؟ وإذا قالوا لا تمديد، من يستطيع تأمين أغلبية للتمديد؟ هل ترى هذين المحظورين واقعياً ممكنين، في هذه الحالة الشارع معني منذ الآن بأن يفرض حضوره ليمنع حدوثهما، وهناك ثمانية اشهر، هل يتحرك الشارع ام أنه مرتبط بالزعامات التي حساباتها مصالح وطوائف، وبالتالي، دخلنا في دورة مغلقة تعيد إنتاج ذاتها؟

بري ومجلس الشيوخ

منصوري: أعتقد بالنسبة للمعايير الثلاثة السياسية والقانونية والدستورية والاجتماعية، لا يمكن القبول لا بالتمديد ولا بقانون الستين الذي لا يصلح لإجراء الإنتخابات، هو وضع لمرة واحدة وهذا رأي صادر عن الهيئة العليا للاستشارات. هناك إشكال قانوني لتطبيق الستين، ومن الناحية الاجتماعية نقول ان القوى السياسية استنفذت الحجج للتمديد أو إجراء إنتخابات على اساس قانون الستين، إستناداً إلى رأي الإستشارات وقرار المجلس الدستوري بعدم التمديد بعد إجراء إنتخابات بلدية، باتت أسباب التمديد غير موجودة. في النقاش الدائر يخلط بين أمرين لدى الرأي العام: بين تطبيق الدستور من جهة واجتراح الحلول للازمة من جهة اخرى، إلغاء الطائفية السياسية الفقرة (ج) من مقدمة الدستور هدف وطني يعمل على تحقيقه كخطوة مرحلية، ولا يوجد في الدستور هدف وطني آخر، بل هو الوحيد الذي نص عليه الدستور، تطبيق الدستور لجهة الغاء الطائفية السياسية وتطبيق المادة 22 لجهة إنشاء مجلس الشيوخ بعد انتخاب أول مجلس نيابي وطني غير طائفي، بدأ فيه الرئيس بري منذ سنوات، الامر الآخر لدينا أزمة ثقافية نحاول الخروج منها، الدستور لم يطبق بالكامل، هل يعقل أن رئيس المجلس النيابي له مصلحة بإنشاء مجلس شيوخ مناكف له بالسياسة أو بالقانون؟ بري آخر شخص له مصلحة بالموضوع لكنه مصر عليه، يجب النظر الى الإصلاحات من منظور آخر، هناك أزمة سياسية نحاول إيجاد حلول لها لكن لم تتبلور وسائل حلها للاجابة على الأسئلة التي تطرح، وعندما يطرح الحل كسلة كاملة، حينها يمكن أن نقول هذا الحل سينجح او نعود الى نقطة الصفر. ليس المهم من هو رئيس الجمهورية، بل ماذا سيقول وماذا سيفعل، المهم ان يستطيع ممارسة الصلاحيات في الدستور (فقرة 53 في الدستور) لانه منذ الطائف الى اليوم لم يستطع رئيس الجمهورية ممارسة صلاحياته بالكامل».

قانصو: كلام الدكتور منصوري دستوري وقانوني ومنطقي، لكن السؤال نحن غير راغبين لا بالتمديد ولا بالستين، ماذا لو وصلنا للمحظورين وماذا علينا فعله لكي لا نصل الى ذلك؟

البناء: قنديل: حضراتكم متفقون على انه من الآن حتى نهاية الولاية الممدة للمجلس النيابي الحالي، يعني في حزيران 2017 ،امامنا فرصة تاريخية لتطبيق المادة 22 من الدستور باعتبارها متلازمة مع فرصة الخروج من المأزق الرئاسي، وبعد ذلك سنكون أمام خطرين لا يجوز السماح بهما، ويجب أن يستعد الشعب لمنع حصولهما: التمديد للمجلس الحالي أو إنتخابات على قانون الستين.

ثورة بيضاء

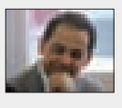

منصوري: أوافق على هذا التوصيف وأوافق على ما قاله الرئيس بري بأن ثورة بيضاء ستنطلق، وفي حال لم يحصل الأمر الشعب بات المسؤول وليس المسؤولين.

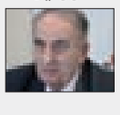

قانصو: الوزير شربل قال لي ذات مرة إذا غداً أقرت النسبية تحتاج إلى ورشة من التدريب للاجهزة الرسمية وللرأي العام لأشهر، وبالتالي يفترض خلال ثلاثة أشهر إقرار قانون جديد».

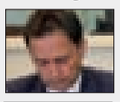

بارود مقاطعاً: دخلنا في مرحلة الخطر اعتباراً من شهر تشرين المقبل.

قانصو: بري يقول معنا حتى تشرين.

البناء: قنديل: يعني إذا وصلنا الى تشرين ولم يتم التوافق اصبحنا في خطر التمديد أو قانون السيتن.

بارود: لكن إذا تم انتخاب رئيس تصبح الحكومة لتصريف الأعمال بانتظار تشكيل حكومة جديدة، ثم توقيع مرسوم تشكيلها وبيان وزاري وجلسة ثقة، وربما حينها يقال أعطونا أشهراً إضافية للتمديد للمجلس النيابي لإقرار قانون جديد للانتخابات وإجراء إنتخابات نيابة جديدة.

البناء: قنديل: في قضية ميثاقية بهذا الحجم والبلد بحالة اختناق وبحالة إنسداد سياسي ودستوري وقانوني إلى هذه الدرجة، الخطر بات على وحدة البلد وليس على الإستقرار، في حزيران 2017 موعد الإنتخابات النيابية إذا لم يحصل في شهر تشرين توافق على سلة كاملة فالبلد ذاهب الى انهيار.

البناء: سألت الزميلة رمّال قنديل: في لبنان كان هناك قانون إنتخابات إسمه قانون سورية، هل تتدخل الدول الإقليمية بقانون الانتخاب بشكله، والدول الاقليمية يهمها الفرز السني الشيعي في لبنان والمنطقة، هل تتدخل فعلاً أم نتحدث عن ميثاقية مطلقة؟

البناء: قنديل: كل الإدعاء بأن هناك مصالح لسورية في صناعة قوانين الإنتخاب كان افتئاتا، بل استعمال لقدرة سورية وحضورها من أجل إنتاج قانون انتخابات لحساب أصحاب النفوذ السياسي المحليين.

الفرزلي: ما سمي بقانون غازي كنعان عايشت تفاصيل التحييك، عملياً هو قانون الزعامات السياسية التي فصلته وفقاً لمصالحها، وتمنح من خلاله تمكين الطاقات المسيحية أن تأتي بقدرة المسلمين.

البناء: الزميل عبد الخالق للدكتور منصوري: هل يمكن التزامن بين مجلسي الشيوخ والنواب بلا تعديل دستوري؟

منصوري: هناك مراحل يجب أن نقطعها، لكن في حالة السلة المتكاملة التي يتم الحديث عنها يصبح بالإمكان تزامنهما، المادة 22 بحاجة الى تفسير (إنشاء مجلس شيوخ مع انتخاب أول مجلس نيابي على أساس وطني لاطائفي)، أساس وطني من دون أي قيد طائفي أو مع الحفاظ على روح المناصفة؟